



نقد الأسس العقلانية الغربية في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية في التحول من الوضعية إلى ما بعد الوضعية لدى مدرسة كوبنهاغن

د. خالد عدنان صاحب الرمحي¹⁰

مدرس/ مركز دراسات الكوفة/ جامعة الكوفة/ العراق.

Khalida.alrammahi@uokufa.edu.iq



المخلص

فوة البحث: تنطلق فكرة هذا البحث من مراجعة إبستمولوجية نقدية لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية، لبحث مدى تأسيسها لمنظور معرفي مغاير للوضعية، أم أنها تعد امتداداً مرئياً لها؟

الهدف: يهدف البحث إلى تفكيك المورثات الفلسفية والمفاهيمية للمدرسة (كالأمننة، والقطاعات، والجمهور) للكشف عن لتهانها الضمني لأطر العقلانية الغربية "الويستغالية" ونموذج الفاعلية العاقلة والنزعة النظامية التصنيفية.

المنهجية: لتحقيق هدف البحث، وظفت الدراسة أدوات التحليل الخطابية النقدي والتحليل الإبستمولوجي المقارن لتفكيك البنى اللغوية والمعرفية الضمنية في نصوص المدرسة. **النتائج:** في ضوء ذلك تتمثل النتيجة المركزية للبحث في أن مدرسة كوبنهاغن لم تؤسس لقطيعة إبستمولوجية تامة مع الوضعية، بل تمثل نموذجاً لـ "الوضعية المتأخرة" (Late Positivism)؛ إذ نجحت في دمج التحليل اللغوي للخطاب الأمني وبعض الافتراضات العقلانية الموروثة عن التقليد الوضعي، الأمر الذي أبقي فهمها للأمن مرتبطاً بأطر تصنيفية ومعيارية تحدد ما يُعد طبيعياً وما يُنظر إليه بوصفه استثناء.

الخلاصة: خلص البحث إلى أن "ما بعد الوضعية" الكوبنهاغنية تمتلك مرونة استيعابية عالية مكنتها من إعادة تدوير النقد التفكيكي وتوظيفه لتحديث بنية العقلانية الغربية ذاتها، مما ترتب عليه إقصاء إبستمولوجي وبنوي للممارسات والنظم الأمنية غير الغربية التي لا تتسق مع منطق "أفعال الكلام" النخبوية.

معلومات الأرشيف

الاستلام: ٢٠٢٦/٦/٣٠

المراجعة: ٢٠٢٦/٧/٣٠

القبول: ٢٠٢٦/٩/٢٥

النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/١٠/١

المراسلة

خالد عدنان صاحب

الكلمات المفتاحية

مدرسة كوبنهاغن؛ ما بعد الوضعية؛ الوضعية المتأخرة؛ العقلانية الغربية؛ الأمننة؛ التحليل الخطابية النقدي.

الاقتباس

الرمحي، خالد. ع. ص. (٢٠٢٦). نقد الأسس العقلانية الغربية في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية في التحول من الوضعية إلى ما بعد الوضعية لدى مدرسة كوبنهاغن. مجلة دراسات إقليمية. ٢٠ (٧٠)، ١٨٣-٢٠٤.

<https://doi.org/10.3389/rs.j.v20i70.64163>



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)



A Critical Analysis of Western Rationalist Foundations in International Relations: The Shift from Positivism to Post-Positivism in the Copenhagen School

Dr. Khalid A. Sahib Alrammahi

Lect. /Kufa Studies Center/ University of Kufa, Iraq.

Khalida.alrammahi@uokufa.edu.iq

Article Information

Received: 30/6/2026

Revised: 30/7/2026

Accepted: 25/9/2026

Published: 1/10/2026

Corresponding

Khalid A. Sahib

Keywords

Copenhagen School; Post-Positivism; Late Positivism; Western Rationality; Securitization; Critical Discourse Analysis.

Citation

Alrammahi, K. A. S. (2026). A Critical Analysis of Western Rationalist Foundations in International Relations: The Shift from Positivism to Post-Positivism in the Copenhagen School. *Regional Studies Journal*. 20(70).183-204. <https://doi.org/10.33899/rs.j.v20i70.63163>

Abstract

Research Idea: This research stems from a critical epistemological review of the Copenhagen School in security studies and examines the extent to which it has developed an epistemological perspective distinct from positivism, or instead constitutes a flexible extension of it.

Objective: The research seeks to deconstruct the school's philosophical and conceptual foundations, including securitization, sectors, and audience, in order to uncover its implicit reliance on Western "Westphalian" rationalist frameworks, the model of rational agency, and a systematic classificatory tendency.

Methodology: To achieve this objective, the research employs two analytical tools: critical discourse analysis and comparative epistemological analysis, with the aim of deconstructing the implicit linguistic and epistemological structures embedded in the school's texts.

Results: The central finding is that the Copenhagen School has not established a complete epistemological rupture with positivism; rather, it represents a form of "late positivism". It successfully integrates linguistic analysis of security discourse with certain rationalist assumptions inherited from the positivist tradition, thereby keeping its understanding of security tied to classificatory and normative frameworks that determine what is regarded as "normal" and what is perceived as "exceptional."

Conclusion: The research concludes that Copenhagen School "post-positivism" exhibits a high degree of absorptive flexibility, enabling it to reappropriate deconstructive critique and deploy it to modernize the very structure of Western rationality. This, in turn, has resulted in the epistemological and structural exclusion of non-Western security practices and systems that do not conform to the logic of elite "speech acts".



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة

تزايد أهمية إعادة التفكير في علم العلاقات الدولية بوصفه حقلاً معرفياً مستقلاً، خاصة في ظل عجز الأدوات التحليلية والنماذج الوضعية التقليدية عن تفسير الظواهر الأمنية والجيوسياسية المتسارعة، فضلاً عن مأزقها النظري الذاتي. فمنذ "الجدل الثالث" في أواخر الثمانينيات، كشفت أزمة إبستمولوجية عميقة مرتبطة بالعقلانية الغربية التي شكلت الميتافيزيقا التأسيسية للحقل، عبر مفاهيم التمثّل والسببية والذاتية. ورغم الإجماع النقدي على محدودية النظريات الوضعية الكلاسيكية، يبقى السؤال: هل نجحت الأطروحات ما بعد الوضعية في تحقيق قطيعة معرفية تامة، أم أنها أعادت إنتاج العقلانية ذاتها بأدوات لغوية جديدة؟

في هذا السياق، تمثل مدرسة كوبنهاغن حالة تمثيلية لاختبار العلاقة بين الوضعية وما بعد الوضعية. فمنذ إصدار كتابها المرجعي *Security: A New Framework for Analysis* عام ١٩٩٨، طرحت المدرسة مفهوم "الأمننة" بوصفه فعل كلام ينقل القضايا من السياسة العادية إلى السياسة الاستثنائية. هذا التحول بدا تحدياً صريحاً للنموذج الواقعي والنيو-واقعي الذي اختزل الأمن في التهديدات العسكرية المادية. إذ انتقلت المدرسة من سؤال القدرات المادية إلى سؤال البناء الخطابي للتهديد، فيما بدا وعداً بالتحول ما بعد الوضعي نحو فضاء بين-ذاتي وتأويل فينومينولوجي.

غير أن هذا البحث يذهب إلى أن التحول الكوبنهاغني لم يؤسس لقطيعة إبستمولوجية حاسمة، بل مثّل إعادة هيكلة داخلية للوضعية مع الإبقاء على نواة العقلانية الغربية. فاشتراط وجود جمهور عاقل، والاعتماد على معايير مرجعية للحكم على نجاح الأمننة، والإصرار على تصنيف قطاعات الأمن الخمسة، كلها شواهد على عقلانية نيو-وضعية أعادت إنتاج ذاتها في عباءة لغوية.

وعليه، يخلص البحث إلى أن مدرسة كوبنهاغن جسدت نموذج "الوضعية المتأخرة"، حيث وظفت النقد التفكيكي لتحديث بنية العقلانية الغربية، لكنها أبقت على إقصاء إبستمولوجي للممارسات الأمنية غير الغربية التي لا تتسجم مع منطق أفعال الكلام النخبوية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث بالدرجة الأولى إلى فحص وتفكيك المأزق الإبستمولوجي البنيوي لدى مدرسة كوبنهاغن؛ وتحديدًا كشف التوفيق القسري والمعضلة الإبستمولوجية الناشئة عن محاولة المواءمة بين الطبيعة الأدائية للغة (والتي تجعل من "الفاعل" مجرد أثر من آثار الخطاب ونتاجاً بنيوياً له) وبين نموذج الفاعلية العاقلة (الذي يعيد للفاعل سيادته على اللغة باعتبارها مجرد أداة توظيفية برغماتية في يده). ويسعى

البحث لتأصيل مفهوم "الوضعية المتأخرة (Late Positivism)" كإطار نظري مستحدث لتفسير هذا الارتهان المعرفي.

أهمية البحث:

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه لا يقتصر على ممارسة "النقد الداخلي (Internal Critique)" الذي يظل محكوماً بالآطار المفاهيمي والأدوات الإجرائية لمدرسة كوبنهاغن ذاتها؛ وإنما يتجه إلى تفكيك هذا التوتر الإبستمولوجي على مستوى مرتكزاته الفلسفية المؤسسة، من خلال مقارنة التحول من الوضعية إلى ما بعد الوضعية باعتباره تحليلاً لأزمة معرفية وفلسفية شاملة تحكم بنية الفكر الغربي الحديث، وليس مجرد جدل تقني حول آليات المنهج، ونفس السياق تأتي الأهمية للكشف عن الأسس الفلسفية للحادثة الغربية، لا سيما الفصل الديكارتي الصارم بين الذات العارفة والموضوع المعروف.

إشكالية البحث:

تحدد الإشكالية المركزية للدراسة في السؤال الآتي: هل تمثل مدرسة كوبنهاغن قطيعة إبستمولوجية حقيقية مع العقلانية الوضعية في الدراسات الأمنية، أم أنها تعيد إنتاج العقلانية الغربية نفسها من خلال صياغات جديدة لمفاهيم الأمن والتهديد والخطاب، مع الاحتفاظ بإطار مركزي من الافتراضات حول الفاعلية العاقلة والتمثيل الموضوعي وإمكانية التصنيف التحليلي القاطع؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة المعرفية الآتية:

- ١- ما هي الأسس الفلسفية والإبستمولوجية التي قامت عليها العقلانية الوضعية في العلاقات الدولية، وكيف تشكل مفهوم الأمن في إطارها الهيكلي؟
- ٢- كيف صاغت مدرسة كوبنهاغن تحولها النظري نحو ما بعد الوضعية، وما هي الأدوات الفلسفية التي استعارتها من المنعطف اللغوي؟
- ٣- أين تقع الحدود الإبستمولوجية لهذا التحول؟ وبأي مضامين فلسفية يمكن البرهنة على عجز مدرسة كوبنهاغن عن تجاوز الأفق العقلاني الغربي؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن تبني مدرسة كوبنهاغن للمنعطف اللغوي لم يؤدّ إلى قطيعة إبستمولوجية كاملة مع العقلانية الوضعية المهيمنة في الفكر الغربي؛ إذ تكشف مرتكزاتها النظرية عن استمرار حضور المرجعية الموضوعية، ومركزية الفاعل المؤمن، وبقاء بعض الثنائيات المعرفية التي سعت المقاربات ما بعد الوضعية إلى تجاوزها.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهج نوعي ذي طبيعة تحليلية نقدية، يقوم على الدمج الإجرائي بين أداتين أساسيتين:

التحليل المفاهيمي: يُستخدم لتفكيك المفاهيم المؤسسة لنظرية الأمانة في مدرسة كوبنهاغن (مثل: الفاعل المؤمن، الجمهور، التهديد الوجودي، شروط النجاح الإجرائية). يهدف إلى الكشف عن الافتراضات الإيستمولوجية والأنطولوجية الكامنة وراء هذه المفاهيم، وقياس مدى اتساقها مع ادعاءات المنعطف اللغوي أو مفارقتها له.

التحليل الخطابي النقدي: يُوظف لفحص النصوص المرجعية المؤسسة للمدرسة، وعلى رأسها الكتاب المعياري *Security: A New Framework for Analysis*. يهدف إلى استجلاء البنى المعرفية والأنماط الخطابية الضمنية التي تحكم إنتاج النظرية، بما يسمح باختبار فرضية البحث حول استمرار حضور الافتراضات العقلانية والموضوعية الديكارتية داخل إطار نظري يتبنى في ظاهره المنعطف اللغوي وما بعد الوضعية.

الأدبيات السابقة

يمكن تصنيف الأدبيات السابقة حول المدرسة في ثلاثة اتجاهات رئيسية: يضم الاتجاه الأول الدراسات الوصفية والتقييمية المبكرة التي ركزت على البنية الداخلية لمفهوم الأمانة ومعضلة تحديد "الجمهور" والمركزية الأوروبية (Eurocentrism) الكامنة في تطبيقات المدرسة. ويعتني الاتجاه الثاني بالدراسات المقارنة الساعية لرصد تموضعات كوبنهاغن إزاء المدارس النقدية الأخرى كمدرسة ويلز النقدية أو مدرسة باريس، مبرزة طابعها التوليفي الهجين. في حين يقارب الاتجاه الثالث الأبعاد الإيستمولوجية والفلسفية للمدرسة. وهنا يتجلى الموقع النظري والمنفصل لهذا البحث؛ فهو لا يبتغي تقديم قراءة تقييمية أخرى، بل يروم مساءلة الافتراضات العقلانية القبلية التي جعلت من المشروع أصلاً الحديث عن صياغة "إطار تحليلي كوني" في سياق معرفي يدعي راديكالياً تجاوز هذه المقولات الحداثية وتفكيكها.

هيكلة البحث

وبناءً على تقدم، جاء البحث موزعاً على النحو الآتي:

المبحث الأول: العقلانية الوضعية وتأسيس المعرفة في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: التحول نحو ما بعد الوضعية في مدرسة كوبنهاغن.

المبحث الثالث: نقد ما بعد الوضعية وإشكالية استمرار العقلانية الغربية (أطروحة الوضعية

المتأخرة).

المبحث الأول

العقلانية الوضعية وتأسيس المعرفة في العلاقات الدولية

تتمثل المفارقة البنيوية في نظريات العلاقات الدولية، التي تدّعي تفسير تفاعلات القوى الكبرى وتحولات النظام العالمي، في تأسيسها على إبستمولوجيا غفلت إلى حد كبير عن السؤال الأكثر جوهرية: كيف نعرف ما نزعم أننا نعرفه عن هذه التفاعلات؟ إن ميلاد العلاقات الدولية كحقل أكاديمي متميز في أعقاب الحرب العالمية الأولى لم يكن مجرد استجابة أكاديمية لكارثة إنسانية، بل كان جزءاً من مشروع ثقافي وسياسي أوسع، استهدف تحديث المعرفة الإنسانية وإخضاعها لمناهج العلوم الطبيعية. وقد شكل هذا التوجه تعبيراً عن لحظة كبرى في تاريخ العقل الغربي حسمت لصالح انتصار المنظور الوضعاني "الرؤية العلمية" (Scientism) التي رأت في النموذج الفيزيائي النيوتني (الميكانيكي)* معياراً أسمى، وحداً أعلى لمشروعية أي معرفة حقيقية. (Schmidt, 2011, 61-65)

إن ما يستهدفه هذا المبحث ليس السرد التاريخي لهذا التحول، بل تفكيك بنيته المعرفية عبر التحليل المفاهيمي لشبكة الافتراضات الضمنية التي شكلت الأفق البديهي للتفكير في الأمن والصراع والتعاون الدولي في النظرية السياسية المعاصرة.

المطلب الأول: الأسس الفلسفية للعقلانية الغربية الحديثة

حين تُحلل "العقلانية الغربية" بوصفها إطاراً تأسيسياً للعلاقات الدولية، فإن الإشارة هنا لا تتوقف عند مجرد التفضيل المنهجي السطحي للعقل على العاطفة، بل تتعداه إلى بناء إبستمولوجيا وأنطولوجيا متكامل تشكّل عبر قرون، وترسّب في الممارسة البحثية كمسلمة غنية عن التبرير. ويمكن عبر الفحص النقدي تمييز ثلاثة أسس فلسفية تتشابه لدعم هذا البناء :

أولاً: مبدأ التمثّل المعرفي (Representation)

يفترض هذا المبدأ، الممتد من الكوجيتو الديكارتي* إلى فلسفة العلوم المعاصرة، علاقة مطابقة خطية بين العقل والعالم؛ إذ العقل قادر على تكوين صور ذهنية (تمثّلات) تطابق الواقع الخارجي مطابقة

* النموذج الفيزيائي النيوتني (الميكانيكي) هو إطار نظري يصف الكون كآلة ضخمة محكومة بقوانين حتمية ثابتة. يركز على قوانين الحركة الثلاثة والجاذبية الكونية لإسحق نيوتن، ويفترض أن الزمن والمكان مطلقان، وأن حركة الأجسام يمكن التنبؤ بدقة كاملة بمستقبلها إذا عُلمت شروطها الابتدائية. للمزيد انظر :

Newton, I. (1687). Philosophiae Naturalis Principia Mathematica. Jussu Societatis Regiae ac Typis Josephi Streater. <https://library.si.edu/digital-library/book/philosophiaenat00newt>

* الكوجيتو الديكارتي (Cogito, ergo sum): صيغة فلسفية صاغها رينيه ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠) تعني "أنا أفكر، إذن أنا موجود". وتُمثّل عبارة الكوجيتو الديكارتية الصياغة الفلسفية التي اتخذها ديكارت يقيناً أولياً في مشروعه المنهجي؛ إذ انطلق من

صادقة. وبموجب هذا الافتراض، أصبح من البديهي عند البحث في "أمن الدولة" افتراض وجود واقع موضوعي مستقر (موازن قوى، تهديدات عسكرية، نوايا عدوانية) يمكن تمثله معرفياً بشكل صحيح أو خاطئ. فالأمن، من هذا المنظور، ليس بناءً خطابياً بل هو حالة موضوعية قابلة للقياس والتمثل المادي (George, 1994, 67-70).

إلا أن هذا الافتراض يغفل أن فعل التمثيل نفسه مشروط تاريخياً بلغة، وممارسات، وتقنيات سلطوية؛ فالتمثيل ليس مرآة شفافة، بل هو عملية إعادة تشكيل للعالم وفق فئات تصنيفية ليست محايدة. فحين يُصنّف تهديد ما بأنه "عسكري" أو "أمني"، فإن العملية لا تكشف عن خاصية جوهرية في التهديد بقدر ما تؤدي فعلاً تصنيفياً يعيد بناء التهديد نفسه ويوجه الممارسة السياسية تجاهه.

ثانياً: مبدأ السببية الخطية (Linear Causality)

لم تكتفِ العقلانية الغربية بافتراض إمكانية التمثيل، بل اشترطت أن التفسير العلمي الحقيقي هو الكشف عن علاقات سببية حتمية بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة. هذا النموذج المستعار من الفيزياء الكلاسيكية يفكك الظواهر إلى أحداث تتوالى وفق قوانين عامة. وفي حقل العلاقات الدولية، تجلّى هذا المبدأ في سعي النظريات الوضعية لبناء نماذج سببية من قبيل: "الأنظمة ثنائية القطب تؤدي إلى الاستقرار"، أو "الاعتماد الاقتصادي المتبادل يقلل احتمالية الحرب." (Waltz, 1979, 161-163)

تكمّن المشكلة هنا في اختزال الشرعية العلمية في التفسير السببي الخطي وحده، وهو ما أدى إلى استبعاد منهجي لمقاربات الفهم الأخرى: كالفهم التأويلي (Hermeneutics) الباحث في المعاني، أو الفهم الجينالوجي الباحث في تشكل الظواهر عبر تاريخيتها، أو الفهم البنوي الكاشف عن شروط الإمكان غير المعلنة. فحين تسأل النظرية الوضعية: "لماذا حدثت الحرب؟" لتتوقع إجابة كمية سببية، فإنها تغلق الباب

أن فعل الشك ذاته يفترض بالضرورة وجود ذاتٍ واعية تمارسه. ومن هذا اليقين المباشر بالذات، بوصفها الحقيقة الوحيدة التي استعصت على الشك المنهجي، أقام ديكارت نقطة الارتكاز التي انبنى عليها مشروعه الفلسفي، متجاوزاً حدود اليقين الفردي لجعل منها الأساس الذي شُيّدت عليه المعرفة العقلانية الحديثة، وأحد أهم المنعطقات الإبستمولوجية التي قامت عليها الحداثة الغربية بأسرها. للمزيد أنظر :

Descartes, R. (2006). *A Discourse on the Method* (I. Maclean, Trans.). Oxford University Press. (Original work published 1637).

Descartes, R. (1996). *Meditations on First Philosophy* (J. Cottingham, Ed. & Trans.). Cambridge University Press. (Original work published 1641).

أمام سؤال إبستمولوجي مغاير: "كيف صار ممكناً معرفياً وثقافياً صياغة هذه الظاهرة كحرب بالمعنى المعطى لها؟".

ثالثاً: افتراض الذاتية المؤسسية (Constitutive Subjectivity)

في التقليد الفلسفي الديكارتي-الكانطي، تُفهم الذات العارفة بوصفها كياناً سابقاً على تجربته في العالم، يتولى تنظيم هذه التجربة وفق مقولات قبلية. انتقل هذا الافتراض إلى العلاقات الدولية عبر نماذج "الفاعلية العاقلة" (Rational Agency)، حيث تُعامل الدولة كذات عاقلة تسبق في وجودها الأنظمة والخطابات، وتمتلك مصالح محددة سلفاً تتحرك في العالم لتحقيقها. مع ذلك، فإن هذا الاختزال لا يقتصر على المنظور التقليدي؛ بل يمتد حتى في المقاربات البنائية (Constructivism) فبالرغم من محاولتها تجاوز الوضعية والبنوية، إلا أنها سقطت في إعادة إنتاج المنطق ذاته حين ابتقت على فكرة أن الفواعل يحملون "تصورات وأفكاراً" (Ideas) "تؤثر في سلوكهم مع معاملة هذه التصورات كخصائص محمولة من قبل فواعل مستقرين مسبقاً، وليست نتاجاً لبنى خطابية أكثر عمقاً". (Wendt, 1999, 193-195) هنا تتبدى المعضلة: كيف يمكن للذات أن تكون نتاجاً للخطاب ومصدراً له في آن واحد؟ لقد حلت العقلانية التقليدية هذه الإشكالية عبر إقصاء البعد الخطابي، وهو المأزق الذي حاولت مدرسة كوبنهاغن علاجه، فسقطت في مفاهيم هجينة كما سيظهر لاحقاً.

إن هذه الأسس الثلاثة هي التي حددت مفهوم "العلمية" في الحقل لعقود؛ إذ أُخرجت أي محاولة للنظر خارج إطار الحالة الموضوعية (التمثل)، والقياس الكمي (السببية)، والفاعل المسبق (الذاتية)، ووُصفت فوراً بأنها مقاربات "فلسفية" أو "أدبية" تغتفر إلى إمكانية الاختبار التجريبي (Lapid, 1989, 239-241).

المطلب الثاني: التجليات الوضعية في نظريات العلاقات الدولية

إذا كانت الأسس الفلسفية السابقة تُشكّل الأفق المعرفي العام للفكر الغربي، فإن الوضعية في العلاقات الدولية مثلت البرنامج البحثي الملموس لتطبيق هذه الأسس وإسقاطها على حقل السياسة الدولية. ولم تكن الوضعية داخل هذا الحقل كتلة صماء أو نسقاً ثابتاً، بل تحوّلت وتطوّرت عبر تجليات بنيوية متتابعة، حافظت في جوهرها على التبعية الإبستمولوجية للنموذج العلمي الغربي؛ إذ انتقل هذا الحقل من البحث عن قوانين موضوعية مستقرة في الطبيعة البشرية، مروراً بمحاكاة العلوم الطبيعية والفيزيائية في

صياغة الحتميات البنيوية، وصولاً إلى أدوات التجريد والنمذجة الرياضية الخالصة. ويمكن رصد هذه التحولات الإبستمولوجية المتدرجة عبر المحطات الرئيسية التالية:

أولاً: الواقعية الكلاسيكية

تمثلت أولى التجليات في الواقعية الكلاسيكية؛ ورغم اعتماد هذا التيار (لا سيما عند هانز مورغينثو) على التحليل التاريخي والتأمل الفلسفي بدلاً من النمذجة الرياضية، إلا أن بنيته التحليلية قامت على افتراض أن العلاقات الدولية تحكمها قوانين موضوعية متجذرة في "طبيعة بشرية" ثابتة ومستقرة (Morgenthau, 1948, 1-4). تتبدى المفارقة هنا في أن الواقعية الكلاسيكية، رغم تحذيرها من النقل الميكانيكي لعلوم الطبيعة إلى السياسة، شاركت الوضعية أعمق مسلماتها الإبستمولوجية؛ وتجلّى ذلك في افتراض وجود واقع موضوعي مستقل بذاته يتشكل في حقل السياسة الدولية عبر "منطق القوة" وتمتلك المعرفة البشرية القدرة على تمثله ومحاكاته كمرآة شفافة؛ سعياً وراء اكتشاف قوانينه الصارمة وتفسيرها (See Morgenthau, 1946, 10-12).

ثانياً: الواقعية البنيوية

ظهر التجلي الثاني أكثر صرامة مع الواقعية البنيوية (Neorealism) كما صاغها كينيث والتز، إذ جرى التخلي عن الأنطولوجيا البيولوجية (الطبيعة البشرية) لصالح أنطولوجيا بنيوية (بنية النظام الدولي المتمثلة في الأناركية "للأسلطوية" وتوزيع القدرات) باعتبارها المتغير المستقل المفسّر للظواهر السياسية (See Waltz, 1979, 3-8). إذ أعلن والتز صراحة وجوب صياغة نظرية قابلة للاختبار التجريبي، واستبعد منهجياً المفاهيم غير القابلة للملاحظة المباشرة كالتنوايا والخطابات والتصورات. إذ يعكس هذا الاستبعاد التزاماً صارماً بمبدأ التمثل المعرفي؛ بوصف أن الوحدات المادية القابلة للقياس (حجم الجيوش، القدرات الاقتصادية) هي وحدهما المشكل للمعرفة العلمية. وإذ أفضى هذا المسار الاختزالي إلى تفكيك الفاعلية السياسية، فقد جرى إقصاء الممارسات الخطابية والبنى المعرفية لصالح حتمية الهياكل المادية (Ashley, 1984, 225-230).

ثالثاً: مقارنة الاختيار العقلاني

بلغت العقلانية الغربية أعلى مراحل التجريد الإبستمولوجي مع هيمنة مقارنة الاختيار العقلاني (Rational Choice) منذ ثمانينيات القرن الماضي (Keohane, 1984, 65-69). في هذا التجلي، جرى تفكيك بنية النظام واختزال السياسة الدولية في آليات تفاعل بين فواعل (دول، نخب، بيروقراطيات)

يتملكون تقضيلات مستقرة ومسبقة، ويسعون لتعظيم منافعهم تحت قيود معلوماتية ومؤسسية. إن الاستخدام المكثف للنمذجة الرياضية ونظرية الألعاب هنا لم يكن مجرد تطور تقني، بل منعطفاً إبستمولوجياً نحو منظور يختزل الفضاء الاجتماعي في معادلات قابلة للتمثل الكامل، وتفتقر فواعل عاقلين بـ "أنطولوجيا مسبقة" لا أثر للخطاب أو البناء الاجتماعي في تكوينهم الهوياتي والبيروقراطي (Green & Shapiro, 1994, 23-26).

تتفق هذه التجليات الثلاث، على اختلافاتها المنهجية، في إغفال التساؤل الإبستمولوجي حول شروط إمكان المعرفة ذاتها؛ فهي تسأل باستمرار: "ما الذي يفسر سلوك الدول؟" أو "ما أسباب الحرب؟"، دون أن تسأل: "من يملك سلطة تحديد ما يُعد تهديداً؟" أو "كيف جرى تعميم مفاهيم مثل (الدولة) و(السيادة) و(الأمن) كحقائق كونية وهي نتاج سياق تاريخي وثقافي أوروبي محض؟" (Grovoqui, 2002, 33-36).

هذا الاشكال الإبستمولوجي لم يكن مجرد قصور معرفي، بل شرط بنيوي لاستمرار المشروع الوضعي نفسه؛ إذ لكي تدّعي النظريات الوضعية اكتشاف "القوانين الطبيعية" للسياسة الدولية، توجب عليها إنكار حقيقة أن هذه القوانين هي منتج لخطابات وممارسات القوة التي تمارسها هي نفسها. إن الوضعية تختزل "العلم" في "نموذج تاريخي معين للعلم"، وتستبعد ما عداه كمعرفة غير شرعية، متورطة في مفارقة إجرائية تشبه حارساً يضع معايير لدخول نادٍ ويرفض إخضاع حكمه الشخصي لتلك المعايير.

من هنا، كان التحول نحو ما بعد الوضعية (Post-Positivism) تحدياً جذرياً لهذا الأفق المعرفي ككل. وفي هذا الفضاء النقدي تمخضت مدرسة كوبنهاغن مستعيرة أدوات المنعطف اللغوي، مما يفرض التساؤل في المبحث القادم: كيف نفذت المدرسة هذا التحول؟ وما هي الأدوات المفاهيمية والخطابية التي وظفتها؟ لنصل في النهاية إلى فحص التناقض المعرفي: هل كان تحولاً جذرياً أم إعادة إنتاج للوضعية بلغة تداولية جديدة؟

المبحث الثاني

التحول نحو ما بعد الوضعية في مدرسة كوبنهاغن

لم يكن الظهور النظري لمدرسة كوبنهاغن في أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين مجرد اقتراح لبديل منهجي فرعي داخل الدراسات الأمنية، بل كان في جوهره محاولة بنبوية للخروج من مأزقين معرفيين مترابطين: المأزق الأول هو الجمود المعرفي الذي بلغته النماذج الوضعية (الواقعية والليبرالية) في تفسير التحولات الأمنية المتسارعة بعد انتهاء الحرب الباردة؛ إذ باتت مفاهيم كـ "ميزان الرعب" و"الردع النووي" عاجزة عن تفسير وتحليل صعود مهددات غير مادية وغير عسكرية، كالهجرة، والتدهور البيئي، والأزمات الهوياتية المجتمعية. أما المأزق الثاني، فهو حتمية الاستجابة للسؤال الإستمولوجي الذي طرحه "الجدل الثالث" (The Third Debate) "في الحقل: كيف يمكن للدراسات الأمنية أن تتعامل مع "التهديد" كبناء اجتماعي خطابي دون الانزلاق إلى نسبية معرفية تامة تفقد المفهوم قدرته التحليلية؟" (Buzan & Hansen, 2009, 187–191).

هذا التوتر المعرفي هو الذي شكّل معالم المشروع الكوبنهاغني، متموضعاً في مسافة نقدية تفصله عن النزعة المادية الوضعية من جهة، وعما بعد البنوية الراديكالية التفكيرية من جهة أخرى. ولم تكن المدرسة تطمح إلى تقديم نظرية أمنية تقليدية، بل استهدفت صياغة "إطار تحليلي إجرائي" يستوعب البعد الخطابي للأمن دون التخلي التام عن التفسير المنتظم؛ وهو ما يستدعي فحص أبعاد هذا التحول عبر التحليل الخطابي النقدي لمتونها التأسيسية.

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن وإعادة تعريف الأمن قطاعياً وإقليمياً

يمثل توسيع قطاعات الأمن والتأسيس الإقليمي المدخل المفاهيمي الأول الذي حاولت عبره مدرسة كوبنهاغن ممارسة تمايزها الإستمولوجي عن التيار الوضعي الكلاسيكي، ويمكن رصد ذلك عبر مستويين: أولاً: التوسيع القطاعي* وإشكالية التمدد المفهومي

في المصنف التأسيسي *Security: A New Framework for Analysis*، طرح بوزان وفيفر ودي فايلد (Buzan et al., 1998, 21–23) *خمس قطاعات متميزة للأمن: العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والمجتمعي، والبيئي. لم يكن هذا التصنيف مجرد إضافة موضوعاتية، بل عكس رؤية مفادها

* تقصد مدرسة كوبنهاغن بـ التوسع القطاعي (Sectoral Expansion) إعادة تعريف مفهوم الأمن عبر نقله من "القطاع العسكري" الضيق الذي هيمن طوال الحرب الباردة، إلى قطاعات ومجالات أخرى غير عسكرية أصبحت تُهدد كيان الدولة والمجتمع.

* باري بوزان (١٩٤٦-): بروفيسور العلاقات الدولية بمدرسة لندن للاقتصاد (LSE)، حصل على الدكتوراه منها عام ١٩٧٣. أولي فيفر (١٩٦٠-): بروفيسور العلاقات الدولية بجامعة كوبنهاغن وحاصل على الدكتوراه منها عام ١٩٩٩. جاب دي فايلد (١٩٥٧-): بروفيسور العلاقات الدولية بجامعة جرونينجن الهولندية وحاصل على الدكتوراه من جامعة فريي بأستردام عام ١٩٩١. يُعد الثلاثة الأقطاب المؤسسين لـ "مدرسة كوبنهاغن" في الدراسات الأمنية البنائية.

أن الأمن ليس خاصية جوهرية ثابتة محصورة في قضايا بعينها، بل هو صفة يكتسبها الموضوع حين يخضع لعملية اجتماعية-لغوية محددة تحوله من قيد سياسي عادي إلى مهدد وجودي؛ وبذلك تحول السؤال الإستمولوجي من "هل التهديد حقيقي؟" إلى "كيف يجري بناء التهديد خطابياً؟" (Buzan et al., 1998, 24-26). ومع ذلك، حمل هذا التوسع القطاعي في طياته معضلة فلسفية؛ فارتباط الأمن بقطاعات متعددة كالهوية والبيئة والاقتصاد، يهدد بوقوع المفهوم في فخ السيولة والمفاهيمية. ولتدارك هذا الانفلات، وضعت مدرسة كوبنهاغن حداً فاصلاً بين العملية السياسية اليومية (التي تديرها المؤسسات عبر الحوار والتفاوض الديمقراطي)، وبين الفعل الأمني الذي يمثل حالة استثنائية تبرر تجاوز القوانين السائدة (Wæver, 1995, 51-55). إن هذا التمييز يستند إلى مقارنة عقلانية تفترض—على الصعيد التحليلي—قوة الباحث على الفصل التام بين بيئة سياسية طبيعية محكومة بالقانون، وبيئة استثنائية طارئة تقع خارج السياق الدستوري المؤلف.

ثانياً: نظرية مجمع الأمن الإقليمي والحدود المادية للأمن

بالتوازي مع التوسيع القطاعي، صاغت المدرسة نظرية "مجمع الأمن الإقليمي" (*) (Regional Security Complex Theory - RSCT)، مفترضة أن التهديدات الأمنية تتأثر بالمسافة الجغرافية وتتكتل في فضاءات إقليمية متداخلة تعتمد فيها آمّن الدول على بعضها بعضاً (Buzan & Wæver, 2003, 45-48). وعلى الرغم من أن هذا الطرح قدّم كبديل للنظريات الكونية الكلية (تحديداً الواقعية البنوية والليبرالية المؤسسية، التي صاغت قوانين عامة ومجردة في بناءاتها الإستمولوجية "المعرفية")، إلا أنه يكشف عن التزام عقلائي ضمني؛ إذ يعامل "المسافة الجغرافية" و"الكثافة التفاعلية" كمحددات مادية موضوعية مسبقة تحمل في ذاتها خصائص أمنية مستقلة عن الخطاب وبنائه التداولي، مما يمثل استمرارية إستمولوجية مع الإطار الوضعي البنوي.

* نظرية مجمع الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory - RSCT) هي إحدى أبرز المساهمات النظرية لمدرسة كوبنهاغن في الفكر السياسي والعلاقات الدولية، صاغها المفكر البريطاني باري بوزان (Barry Buzan) بالتعاون مع أولي ويفر (Ole Wæver) في كتابهما الشهير المناطق والقوى: بنية الأمن الدولي (Regions and Powers: The Structure of International Security) عام ٢٠٠٣. تنطلق النظرية من فكرة أساسية: أن التهديدات الأمنية تظل محكومة بحدود النطاق الجغرافي المباشر وصعوبة الامتداد عبر مسافات بعيدة؛ ولأن الجغرافيا ما زالت تحكم، فإن معظم الدول تتأثر بالتهديدات القادمة من جيرانها مباشرة. وتُعرّف النظرية المجمع الأمني بأنه: مجموعة من الدول تربطها هواجس وشواغل أمنية وثيقة، وتتداخل ملفاتها الأمنية إلى حدٍّ يجعل من غير الممكن فهم أو حل الأمن القومي لأي دولة منها بمعزل عن الدول الأخرى. بمعنى آخر، أمن أي دولة في المجمع مرتبط عضوياً بأمن جيرانها، إما عبر علاقات صراع ومنافسة (مثل الشرق الأوسط) أو علاقات تحالف وتكامل (مثل أوروبا الغربية).

المطلب الثاني: البنية الفلسفية والأدوات اللغوية لنظرية الأمننة

يكن الجوهر المعرفي لمدرسة كوبنهاغن في مفهوم "الأمننة" (Securitization)؛ وهو العملية الخطابية التي يتم من خلالها تصوير قضية ما كمهدد وجودي لمرجع موضوع (Securitized Object) مما يشرعن اتخاذ تدابير استثنائية. (Buzan et al., 1998, 23–24) وقد استندت البنية الفلسفية لهذا المفهوم إلى أداتين رئيسيتين:

أولاً: استعارة نظرية أفعال الكلام (Speech Act Theory)

مثل تبني نظرية أفعال الكلام، كما طوّرها الفيلسوف البريطاني جون أوستن (Austin, 1962, 1–24) وجون سيرل، القطيعة الكبرى مع النموذج الوضعي؛ فوفق هذه المقاربة، لا تقتصر اللغة على الوصف الإخباري المرآتي للواقع (Constative Statements)، بل تمتلك طاقة أدائية إنجازية (Performative Utterances) وتأسيساً على ذلك، فإن إعلان قضية ما كـ "مهدد أمني" من قبل فاعل يمتلك الشرعية الخطابية ليس مجرد وصف لخطر موضوعي قائم، بل هو "فعل أمننة" ينقل القضية إجرائياً إلى مربع الاستثناء (Wæver, 1989, 7)، (Kang, 2018, 85). وبحسب صياغة فيفر، فإن مجرد التلفظ بكلمة "أمن" هو الأداء الفعلي للأمننة، مما ينفي الحاجة لتمثيل مادي مسبق للتهديد.

ثانياً: مازق نجاح الأمننة في سياق الاستثناء

واجه هذا التأسيس التداولي اللغوي تساؤلاً نقدياً: ما الذي يمنح الفعل اللغوي فاعليته الأمنية ويمنع فشله؟ هنا تراجع المدرسة نحو وضع معايير أطلقت عليها "شروط النجاح الإجرائية (Facilitating Conditions)"، شملت: البنية الداخلية للنص، والتموضع السلطوي للفاعل، ووجود سياق موضوعي خارجي يسهل قبول التهديد. (Buzan et al., 1998, 31–33) هذا الارتداد أعاد استيراد الافتراضات العقلانية؛ إذ إن اشتراط وجود "سياق مادي خارجي مسبق" وموافقة "جمهور مستقر" يتناقض مع الادعاء الإنجازي بأن الخطاب هو الذي يؤسس الواقع والفاعل معاً. فضلاً عن ذلك، ارتبط مفهوم الأمننة ببنية فلسفية متجذرة في الفكر السياسي الواقعي الغربي، وتحديدًا في أطروحة كارل شميت حول "حالة الاستثناء (State of Exception)" وتحديد العدو. (Williams, 2003, 515–517) إذ إن حصر الأمن في قرار سياسي استثنائي يتجاوز المعايير والمؤسسات الاعتيادية يعيد إنتاج الثنائية الديكارتية (عادي/استثنائي)، وهي بنية معرفية تقليدية جرى تفكيكها ونقدها بوصفها إفرازاً للنزعة العقلانية الغربية.

لقد حاولت مدرسة كوبنهاغن اتخاذ موقع وسيط يُعرف بـ "الطريق المتوسط (Via Media)"، يجمع بين انتظام الأطر التحليلية القابلة للملاحظة والتعميم وبين الإقرار بأن الأمن بناء اجتماعي خطابي (Buzan & Hansen, 2009, 190–191). هذا التموضع، الذي يمكن وصفه بـ "ما بعد الوضعية المقيدة"، حاول فك المعضلة الإستمولوجية بين الموضوعية والنسبوية (Filimon, 2016, 47–50)؛ إلا أنه فتح الباب أمام الإشكالية المركزية والتوتر الداخلي الذي سيتحرى عنه هذا البحث عبر التفكير المنهجي المباشر في المبحث التالي: هل يمكن إستمولوجياً الجمع بين القطيعة مع مبدأ التمثل الذاتي وبين الطموح إلى بناء نموذج تحليلي ذي سمات هيكلية ثابتة؟

المبحث الثالث

نقد ما بعد الوضعية وإشكالية استمرار العقلانية الغربية

بعد تتبع الأسس الفلسفية للعقلانية الوضعية في المبحث الأول، ثم البنية النظرية لمدرسة كوبنهاغن بوصفها محاولة للانتقال نحو أفق ما بعد وضعي في المبحث الثاني، يصل البحث إلى تفكيك عما إذا كان هذا التجاوز قد تحقق بنويًا، أم أن ما بعد الوضعية الكوبنهاغنية أعادت إنتاج العقلانية الغربية ذاتها بلغة أكثر حداثة ومرونة.

يسعى هذا المبحث إلى إثبات أن مدرسة كوبنهاغن لم تتجح في التحرر الكامل من الإستمولوجيا العقلانية، وهو ما يتجلى في ثلاثة مستويات: بقاء مرجعية ضمنية للمعرفة الموضوعية تحت غطاء "الاتفاق الذاتي"، والاعتماد غير النقدي على نموذج الفاعلية العاقلة المعزولة، وإعادة إنتاج الثنائيات المعرفية الحداثية (طبيعي/استثنائي، داخلي/خارجي). هذا التناقض المعرفي يمثل إشكالاً بنويًا ناتجاً عن طموح المدرسة إلى تقديم "إطار تحليلي منظم وقابل للتعميم"، مما قيد أفقها ما بعد الوضعي بسقف التفسير النظامي الوضعي.

المطلب الأول: حدود تجاوز الوضعية في مدرسة كوبنهاغن

تكشف القراءة التفكيكية للمتون التأسيسية لمدرسة كوبنهاغن عن ارتدادات إستمولوجية واضحة نحو النموذج المعرفي الوضعي، ويمكن رصد هذه الحدود عبر ثلاثة مستويات تفصيلية:

أولاً: عقلانية "الجمهور" ومعايير التحقق الموضوعي المستترة

تتمثل النقطة الأكثر إشكالية في البناء النظري للمدرسة في مفهوم "الجمهور" (Audience) ودوره في شرعنة فعل الأمانة؛ إذ لا يكفي تلفظ الفاعل بالتهديد، بل يجب أن يقبل الجمهور هذا الادعاء لتتحول القضية إلى سياسة استثنائية (Buzan et al., 1998, 31). ورغم أن هذا البناء يبدو متجاوزاً للذاتية الفردية عبر توزيع السلطة أفقياً بين الفاعل والجمهور، إلا أن تفكيك المفهوم يكشف عن استيراد فرضية "الفاعل العاقل" (Rational Actor)؛ فالجمهور هنا يُفترض ككتلة واعية، متجانسة، وقادرة على تقييم المهددات ومحاكمتها وفق معايير عقلانية مسبقة (Balzacq, 2005, 172-176).

هذه العقلانية التوفيقية لم تتحرر من افتراض التمثّل الموضوعي؛ إذ يفترض قبول الجمهور وجود إدراك موضوعي لجذية الخطر، مما يعني إخضاع طاقة اللغة الأدائية لمعايير تحقق خارجية مستقرة ومستقلة عن الخطاب ذاته. فضلاً عن ذلك، غموض ماهية هذا الجمهور؛ إذ لم تحدد المدرسة ما إذا كان رأياً عاماً، أم نخبواً سياسية، أم مؤسسات تشريعية، مما يعكس عجزاً عن صياغة مفهوم التعددية الخطابية دون إسقاط فرضية الوعي الجمعي المتوافق عقلياً (Stritzel, 2007, 363).

ثانياً: مأزق التصنيف القطاعي

يتجلى هذا المأزق في التقسيم القطاعي الخماسي للأمن (العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي)؛ وهو تقسيم يعيد إنتاج "نزعة التميّط والتصنيف" التي ميزت العقلانية الغربية الحديثة؛ إذ تنطلق هذه المقاربة من فرضية مسبقة ترى أن الواقع الأمني ظاهرة قابل للفصل والتمثيل عبر فئات ومقولات تحليلية جامدة، مما يغفل الطبيعة السيالة والمتداخلة للتهديدات المعاصرة (Huysmans, 1998, 231-235). إذ إن قضايا معاصرة كالهجرة تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية والسياسية بصورة هجينة؛ غير أن الإصرار على تفكيكها قطاعياً يعكس رغبة إبستمولوجية في البحث عن "طبيعة ثابتة" (Fixed Essence) وراء الظواهر المتغيرة، وهو ما يتناقض مع المبدأ ما بعد البنيوي الذي يرى في الهوية والأمن سيرورات خطابية متدفقة ومفتوحة على الدوام.

ثالثاً: مأزق مركزية الدولة

تتبدى المفارقة الثالثة في بقاء "الدولة القومية" كمرجع موضوعي محوري (Referent Object) في التطبيقات العملية للنظرية، على الرغم من الادعاء النظري بتوسيع المراجع لتشمل المجتمع والبيئة؛ إذ تظل الدولة هي الكيان المهيمن القادر على ممارسة الاستثناء وتبرير التدابير الطارئة (Bilgin, 2011, p. 97). هذا الارتباط يعيد إنتاج المركزية الغربية التي تجعل من الدولة الويستفالية النموذج الأوحد والمنطلق الطبيعي للتنظيم السياسي المشروع، مهملة البنى الأمنية العابرة أو دون القومية في السياقات غير الغربية، الأمر الذي يحد من القدرة التفسيرية للنظرية، ويجعلها عاجزة عن استيعاب ديناميكيات الأمن الممتدة خارج الأطر الهيكلية للدولة النمطية.

المطلب الثاني: نحو نقد فلسفي للعقلانية الغربية في الدراسات الأمنية

إن عدم تحرر مدرسة كوبنهاغن من العقلانية الوضعية ليس قصوراً إجرائياً، بل هو حتمية بنيوية ناتجة عن كون العقلانية الغربية "أسلوب تفكير" (Style of Thought) "يشكل الأفق المعرفي للحقل" (Kuhn, 1962, 115). فعندما صاغت المدرسة إطارها المنهجي، اضطرت لاستخدام أدوات عقلانية (كالتصنيف، والتعريف، وتحديد شروط النجاح المسبقة)، وهي الأدوات ذاتها التي تشكل جوهر النموذج الوضعي؛ وبذلك ظل نقدها نقداً داخلياً (Internal Critique) حدّث الوضعية ولم يتجاوزها (Williams, 2003, 523).

يكشف التحليل المفهومي هنا عن طبيعة "ما بعد الوضعية" المراد تحقيقها؛ فإذا كانت تعني مجرد رفض المادية، فقد نجحت مدرسة كوبنهاغن؛ أما إذا كانت تعني تجاوز الإطار الفلسفي الذي أنتج الوضعية والتشكيك في إمكانية تقديم إطار تحليلي يمثل الواقع تمثيلاً صادقاً، فإن طموح كوبنهاغن المنهجي التعميمي يبقها داخل المدار الوضعي. وينعكس هذا الطموح النسقي بدوره، في صورة إقصاء سياسي وإبستمولوجي

للأصوات التي لا تتحدث لغة "الفعل الكلامي العقلاني" بمفهومه الغربي؛ فالفواعل غير المؤسسية، أو المجتمعات التقليدية التي تقتصر للمؤسسات البيروقراطية الحديثة، تغيب تماماً عن التحليل لأنها لا تمتلك القدرة على إنتاج خطاب استثنائي شرعي أمام جمهور مؤسسي (Barkawi & Laffey, 2006, p. 333). وبالتالي، أعادت المدرسة إنتاج أطر الاستبعاد الوضعية؛ فبينما كانت الوضعية الكلاسيكية تستبعد ما لا يمكن إخضاعه للقياس الكمي، عمدت مدرسة كوبنهاغن إلى استبعاد كل ما لا يمكن صياغته ضمن تداولية "الفاعل/الجمهور" المؤسسية العقلانية.

المطلب الثالث: نحو إبستمولوجيا نقدية أكثر جذرية

يستوجب الانتقال نحو إبستمولوجيا نقدية جذرية في الدراسات الأمنية إعادة صياغة المنطلقات الفلسفية عبر ثلاثة محاور أساسية:

١- **التحول من التمثيل إلى التأويل: التخلي التام عن طموح التمثيل الموضوعي للأمن، والاعتراف بأن المعرفة الأمنية هي منتج سياقي يرتبط بموقع ولغة واهتمامات محددة؛ وبذلك يتحول السؤال من البحث عن كيفية تمثيل التهديد، إلى فهم تعدد الأصوات والمواقع التي تنتج معاني الأمن المختلفة** (Doty, 1999, 241-245).

٢- **تفكيك الفاعلية العاقلة المسبقة: الكف عن معاملة الفواعل كمصادر مستقلة سابقة للخطاب، والنظر إليها كـ "مواقع قول" (Positions of Enunciation) "ينتجها الخطاب ذاته؛ مما يتيح دراسة الظروف الهيكلية والمؤسسية التي تمنح فواعل معينة سلطة الأمن وتحكم على أصوات أخرى بالصمت** (Hansen, 2006, 17-23).

٣- **تجاوز المركزية الغربية: تفكيك المفاهيم المترابطة (الدولة، والسيادة، والجمهور العاقل، وحالة الاستثناء) عبر الانفتاح على نظم معرفية بديلة لا تندرج بالضرورة ضمن المنطق ثنائي القطب (التهديد/الأمن) المميز للعقل الغربي الحديث.**

تأسيساً على ما تقدم، تمثل مدرسة كوبنهاغن مرحلة انتقالية بين الوضعية وما بعد الوضعية، وليست قطيعة إبستمولوجية مكتملة؛ إذ يكمن مازقها المعرفي في محاولة نقد الإبستمولوجيا الغربية باستخدام أدواتها المنهجية والنظامية ذاتها. إن الأفق النقدي الحقيقي لا يتأتى من الإجابة عن سؤال "كيف يُعاد تمثيل الأمن وتفسيره ضمن مقولات منهجية ناجزة؟ بل عبر التحرر من سطوة النمذجة التتمطية (المنهجية) لإفساح المجال أمام "التعددية الأنطولوجية" وسماع الأصوات الهامشية التي لا تنطق بلغة الدولة واستثنائيتها البيروقراطية.

الخاتمة

لم يكن الاستهداف النظري الفلسفي لهذا البحث، منذ تمفصل سؤاله الأول، غارقاً في رغبة اجترارية لتقديم قراءة ميكروسكوبية أخرى لأدبيات مدرسة كوبنهاغن، أو مجرد إضافة نقد كمي تراكمي حول آليات "الأمننة" (Securitization) والقطاعات الخمسة. بل إن الغاية الفلسفية الأكثر تجزراً، والتي رامت هذه الدراسة مقاربتها، تكمن في اتخاذ الأنموذج الكوبنهاغني كحالة دراسية تمثيلية (Representative Case Study) لتفكيك بنية علائقية بالغة التعقيد والتركيب: العلاقة العضوية بين "ما بعد الوضعية" من جهة، واستمرار الهيمنة الإبستمولوجية لـ "العقلانية الغربية" من جهة أخرى، في حقل الفكر الأمني وسياقات العلاقات الدولية.

شكلت مدرسة كوبنهاغن نافذة معرفية للمساءلة حول ابعاد معضلة (مأزق) إبستمولوجية أوسع مدى: هل يمتلك الفكر النقدي القدرة على التحرر من أطر العقلانية الغربية وتجاوزها عبر تبني أدواتها البنيوية والمنهجية ذاتها؟ أم أن كل مشروع يروم صياغة "إطار تحليلي منظومي" للظواهر السياسية والأمنية يظل محكوماً، بقوة دفع قبلية (المسلمات المسبقة)، تقضي حتماً إلى إعادة إنتاج ذات الافتراضات العقلانية التي يدعي دعاة الانفصال الجذري التحرر منها.

تأسست هذه الدراسة على فرضية إشكالية مركزية بحثت في مدى تمثيل مدرسة كوبنهاغن لقطيعة إبستمولوجية حقيقية (Epistemological Rupture) مع العقلانية الوضعية، أم أنها تعيد إنتاج العقلانية الغربية ذاتها عبر صياغات مفاهيمية لغوية مستحدثة (الأمن، التهديد، الخطاب) مع الاحتفاظ بنواة صلبة من الافتراضات العقلانية حول الفاعلية العاقلة والتمثل الموضوعي وهوس التصنيف.

وبناءً على ما تقدم، فإن الإجابة العلمية تتجاوز الاختزالية الثنائية؛ فلا يمكن وصف مدرسة كوبنهاغن بأنها قطيعة إبستمولوجية ناجزة، كما لا يمكن اختزالها كنسخة مكررة من الوضعية بلغة خطابية مغايرة. إن الموقف الأكثر اتساقاً مع الواقع النظري يكمن في تعريف المشروع الكوبنهاغني بوصفه "تحديثاً بنيوياً" للعقلانية الوضعية، أو ما يطلق عليه البحث "الوضعية المتأخرة" (Late Positivism) وهي الوضعية التي تلمست بوعي نقدي حدود النموذج المادي الكمي التقليدي وعجزه للإبستمولوجي، فحاولت استدماج "المنعطف اللغوي" (Linguistic Turn) والأدائية الخطابية دون التقرير في المبتغى الأسمى للعقلانية الغربية: الطموح الحثيث لتقديم معرفة منهجية، مقوَّنة، منتظمة، وقابلة للتعميم الكوني عن الظواهر الأمنية والسياسية.

لقد تجلّى هذا التحديث عبر إحلال الخطاب محل المادية، والأدائية اللغوية بدلاً من السببية الخطية، وتعددية القطاعات والمراجع في مقابل أحادية الدولة المركزية. إلا أن الثابت البنوي الذي لم

يتزعم هو الإطار المعرفي المفترض لإمكانية التصنيف القاطع (القطاعات الخمسة)، والنزعة النظامية المنهجية (ديناميكية الفاعل/الجمهور)، وإمكانية الاحتكام إلى شروط نجاح عقلانية ضمنية لعملية الأمننة. هذا الامتداد المعرفي يثبت بالدليل الفلسفي أن مدرسة كوبنهاغن وريثة شرعية للعقلانية الغربية وليست قطيعة ثورية معها.

أولاً: النتائج اختبار الفرضية

جاءت نتائج التحليل النقدي لتؤكد صحة فرضية البحث، والتي قضت بأن مدرسة كوبنهاغن تظل مرتبهة لإبستمولوجيا غربية عقلانية تتوزع على ثلاثة مستويات رئيسية:

١- بقاء المرجعية الضمنية للمعرفة الموضوعية: تكشف الدراسة أن مفهوم "الجمهور" (Audience)

يعيد إنتاج فرضية "الجمهور العاقل" الكانطي، القادر على محاكمة جدية التهديدات الوجودية وتقييمها وفق معايير موضوعية خارجية تقع وراء حدود الخطاب ذاته. إذ عجزت مقاربة كوبنهاغن عن التخلص من ثنائية "التهديد الحقيقي" و"التهديد المفتعل"؛ مما أوقعها في تناقض إبستمولوجي حاد بين مستوياتها الفلسفي (الذي يرى الأمن كبناء خطابي محض) ومستواها الإجرائي التطبيقي (الذي يربط نجاح الأمننة بوجود سياقات مادية موضوعية خارجية تسهل قبول التهديد).

٢- الارتهاان لنموذج الفاعلية العاقلة: (Rational Agency) بالرغم من استعارة المدرسة لنظرية "أفعال

الكلام (Speech Acts) "من أوساط الفلسفة اللغوية لـ (أوستن وسيرل)، إلا أنها أبقت على فكرة الفاعل المؤمن كذات واعية، سابقة على الخطاب، تمتلك قصدية وأهدافاً استراتيجية مسبقة تُوظف اللغة كأداة لتحقيقها. هذا الطرح يقف على طرفي نقيض مع الجوهر الإبستمولوجي للنظرية اللغوية النقدية، والتي ترى أن اللغة هي التي تُشكل الذات وتمنحها موقع القول، مما يعني أن مدرسة كوبنهاغن نقلت مركز النقل من الذات المفردة إلى العلاقة البين-ذاتية (الفاعل/الجمهور) دون تفكيك الجذر الفلسفي للذاتية المؤسسة. (Constituting Subjectivity)

٣- إعادة إنتاج الثنائيات المعرفية الهرمية: (Hierarchical Binary Oppositions) أعادت

مدرسة كوبنهاغن تكريس التراتيبات التقليدية للفكر الغربي، لا سيما ثنائية (عادي/استثنائي) المستعارة من فلسفة كارل شميت السياسي، وثنائية (داخلي/خارجي) عبر مركزية الدولة القومية، وثنائية (ذاتي/موضوعي) بالتمييز بين الشروط المسهلة للأمننة والعوامل الخطابية. هذه الثنائيات ليست أدوات تحليلية محايدة، بل هي موجّهات قيمية تمنح الأولوية المعرفية والسياسية للطرف الأول (العادي، الداخلي، الموضوعي) على حساب الطرف الثاني دون مراجعة تفكيكية لمرتكزاتها.

ثانياً: النتائج العامة للدراسة

تخلص هذه الدراسة إلى صياغة ثلاث نتائج نظرية كبرى تتجاوز الحالة الكوبنهاغنية لتسهم في النقاشات الإستمولوجية الدائرة في حقل العلاقات الدولية:

١- **تعددية وتمايز حقل "ما بعد الوضعية"**: خلصت الدراسة أن "ما بعد الوضعية" في العلاقات الدولية ليس نموذجاً معرفياً موحداً أو كتلة متجانسة (ما بعد البنيوية بأدواتها التفكيكية، البنائية النقدية، النسوية، ما بعد الإمبريالية، المعيارية/ الأخلاقية)؛ بل هو طيف معرفي متعدد الأبعاد والمسارات، وإذا كانت مدرسة كوبنهاغن تمثل أطروحة "ما بعد الوضعية المعتدلة" (أو الوضعية المتأخرة)، فإن التيارات ما بعد البنيوية الفرنكوفونية أو مدرسة ويلز النقدية تطرح أطراً أكثر راديكالية. بناءً عليه، فإن أي تعميم نقدي يخلط بين هذه التموضعات المعرفية يقود إلى نتائج مضللة تخفي التباينات الإستمولوجية العميقة بينها.

٢- **المرونة الاستيعابية للعقلانية الغربية**: تكشف الدراسة عن القدرة الفائقة للعقلانية الغربية على التكيف، واستدماج الأطروحات النقدية، وإعادة تدويرها كطاقة تجديدية لبنيتها الخاصة. فبدلاً من تقويضها أمام نقد ما بعد البنيوية، تمكنت عبر الأنموذج الكوبنهاغني من "استيعاب" مفاهيم الخطاب، واللغة، والبناء الاجتماعي، وصياغتها داخل قالب تحليلي منهجي منظم وقابل للتطبيق القياسي. وهو ما يفرض سؤالاً فلسفياً حول مدى إمكانية بلورة نقد جذري لمنظومة معرفية تملك هذه القدرة اللامحدودة على احتواء ناقدتها وتوظيفهم لتحديث بنيتها الهيكلية.

٣- **تفكيك الأثر الإقصائي للأمننة في مدرسة كوبنهاغن**: برهن البحث على أن النقد المعرفي لا ينفصل عن نقد الإقصاء السياسي؛ إذ إن الافتراضات العقلانية الكوبنهاغنية (كالجمهور العاقل، ومركزية الدولة، وجامعية القطاعات) تمارس فعلاً إقصائياً بنيوياً مغلفاً برداء المنهجية العلمية؛ إذ تُسقط من حساباتها وحقلها التحليلي الأصوات والممارسات الأمنية الهامشية وغير النخبوية كأصوات اللاجئين، والمجتمعات التقليدية، والحركات الاجتماعية غير الغربية، نظراً لعدم توافق خطابهم الأمني مع نموذج "الفعل الكلامي الاستثنائي العقلاني".

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات

بناءً على الصياغة التحليلية المتقدمة، يُجمل البحث استنتاجاته وتوصياته الفلسفية والعملية لفتح آفاق أرحب للدراسات الأمنية المستقبلية عبر مستويين متكاملين:

أولاً: الاستنتاجات

- ١- تمثل مدرسة كوبنهاغن قفزة نوعية ونقاشية هامة نقلت الدراسات الأمنية من الجمود المادي الكلاسيكي، لكنها لا تؤسس لقطيعة إبستمولوجية مع العقلانية الغربية بل تُعدّ تجلياً مرناً لها (الوضعية المتأخرة).
- ٢- يظل التوتر البنوي بين الطموح المنهجي النظامي (العقلاني) والاعتراف بالطبيعة الخطابية التفكيرية للأمن (ما بعد الوضعي) مأزقاً فلسفياً داخلياً غير قابل للحل ضمن الإطار الفكري للمدرسة ذاتها.
- ٣- إن أي نقد إبستمولوجي يكتفي بتعديل المفاهيم من داخل النظام المعرفي القائم دون تفكيك الأسس الفلسفي التمثيلي والتساؤل عن "مشروعية فرض التفسير المنهجي كطريق وحيد للمعرفة"، يظل نقداً قاصراً وغير مكتمل.
- ٤- تبرز الحاجة الملحة لتبني مواقف معرفية تتسم بـ "التواضع الإبستمولوجي (Epistemological Humility)"، الذي يقرّ بسياقية المعرفة الأمنية وجزئيتها وارتباطها العضوي بموقع القائل الخاضع لعلاقات القوة والمكان.

ثانياً: التوصيات

- ١- توصي الدراسة بالانتقال المنهجي من الأطر الجامدة نحو تبني مواقف تأويلية سياقية؛ الأمر الذي يقتضي مغادرة السعي الحثيث لإنتاج أطر عامة صالحة للتطبيق العابر للحالات، والاستعاضة عن ذلك بتبني تعددية منهجية واعية تتعامل مع فريدة الظاهرة الأمنية ضمن سياقها التاريخي والثقافي المخصوص.
- ٢- توصي الدراسة بتجاوز المركزية الغربية في حقل العلاقات الدولية، وذلك عبر استمماج نظم معرفية وتجارب أمنية غير غربية؛ لا تستند بالضرورة إلى منطق "الفعل الكلامي النخبوي، أو ثنائية الجمهور العاقل، سياسة الاستثناء"، بل تتفتح على لغات أمنية مغايرة تقع خارج المعيار الغربي المحض.
- ٣- توصي الدراسة بتفكيك إبستمولوجيا الاستثناء القائمة في طروحات (كارل شميت) ومدرسة كوبنهاغن، وإعادة مساءلة الافتراض القائل بأن الاستثناء هو جوهر الأمن وأن العادي هو جوهر السياسة، والبحث في شروط تشكل هذا التمييز تاريخياً وسياقياً في الفضاء الأوروبي، ومدى صلاحية إسقاطه على الفضاءات المعرفية الأخرى.
- ٤- توصي الدراسة بتطوير مقاربات أمنية تنطلق من مفهوم "الأمن اليومي المستمر" وذلك للتمكن من فحص المخاطر التراكمية بطيئة الشكل - كالتحديات البيئية والغذائية والصحية - عبر أدوات تحليلية خطابية تتجاوز التركيز التقليدي على الاختلالات الدراماتيكي المرتبط بـ "حالة الطوارئ" أو "الأحداث الاستثنائية الخاطفة".

المصادر والمراجع

- Ashley, R. K. (1984). The poverty of neorealism. *International Organization*, 38(2), 225–286. <https://doi.org/10.1017/S0020818300026709>
- Austin, J. L. (1962). *How to do things with words*. Oxford University Press.
- Balzacq, T. (2005). The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context. *European Journal of International Relations*, 11(2), 171–201. <https://doi.org/10.1177/1354066105052960>
- Barkawi, T., & Laffey, M. (2006). The postcolonial moment in security studies. *Review of International Studies*, 32(2), 329–352. <https://doi.org/10.1017/S0260210506007054>
- Bilgin, P. (2011). The "Securityness" of securitization. In T. Balzacq (Ed.), *Securitization theory: How security problems emerge and dissolve* (95–111). Routledge.
- Buzan, B., & Hansen, L. (2009). *The Evolution of International Security Studies*. Cambridge University Press. <https://ir101.co.uk/wp-content/uploads/2018/10/buzan-the-evolution-of-international-security-studies-compressed.pdf>
- Buzan, B., & Wæver, O. (2003). *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511491252>
- Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A new framework for analysis*. Lynne Rienner Publishers.
- Doty, R. L. (1999). Maladaptive security. In J. Weldes, M. Laffey, H. Gusterson, & R. Duvall (Eds.), *Cultures of insecurity: States, Communities, and the Production of Danger* (241–263). University of Minnesota Press. <https://soas-repository.worktribe.com/output/432917>
- Filimon, L. M. (2016). An Overview of the Copenhagen School's Approach to Security Studies. *Romanian Journal for Baltic and Nordic Studies*, 8(2), 47–62. https://doi.org/10.53604/rjbns.v8i2_4
- George, J. (1994). *Discourse beyond academic boundaries: International relations and the postmodern challenge*. Lynne Rienner Publishers.
- Green, D. P., & Shapiro, I. (1994). *Pathologies of rational choice theory: A critique of applications in political science*. Yale University Press.
- Grovogui, S. N. (2002). Regimes of sovereignty: International law and the order of Westphalia. *International Studies Review*, 4(2), 33–59. <https://doi.org/10.1177/1354066102008003001>
- Hansen, L. (2006). *Security as practice: Discourse analysis and the Bosnian war*. Routledge.
- Huysmans, J. (1998). Security! What do you mean? From sovereign responsibility to shopping mall background. *European Journal of International Relations*, 4(2), 226–255. <https://doi.org/10.1177/1354066198004002004>
- Kang, S. (2017). *Securitization theory and its application* (Doctoral dissertation, HAL Open Science). <https://doi.org/10.1093/jogss/ogz024>
- Keohane, R. O. (1984). *After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy*. Princeton University Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctt7sq9s>
- Kuhn, T. S. (1962). *The structure of scientific revolutions*. University of Chicago Press.
- Lapid, Y. (1989). The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era. *International Studies Quarterly*, 33(3), 235–254. <https://doi.org/10.2307/2600457>
- Morgenthau, H. J. (1946). *Scientific Man vs. Power Politics*. University of Chicago Press.
- Morgenthau, H. J. (1948). *Politics Among Nations: The struggle for power and peace*. Alfred A. Knopf.



- Schmidt, B. C. (2011). The Rockefeller Foundation and the 1954 conference on theory. In N. Guilhot (Ed.), *The invention of international relations theory: Realism, the Rockefeller Foundation, and the 1954 conference on theory* (61–78). Columbia University Press.
- Stritzel, H. (2007). Towards a Theory of Securitization: Copenhagen and Beyond. *Security Dialogue*, 13(3), 357–383. <https://doi.org/10.1177/1354066107080128>
- Wæver, O. (1995). Securitization and desecuritization. In R. D. Lipschutz (Ed.), *On security* (46–86). Columbia University Press.
- Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics*. Addison-Wesley.
- Wendt, A. (1999). *Social theory of international politics*. Cambridge University Press.
- Williams, M. C. (2003). Words, images, enemies: Securitization and international politics. *International Studies Quarterly*, 47(4), 511–531.